Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (٩٧) المجلد (٢) ايلول ٢٠٢٣

الوجادةُ اللغويّةُ: التأصيلُ والبيانُ

علي سليمان محمود أ. د. حسين إبراهيم مبارك

جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية

Email:ali.lan.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published: ٢٠٢٣/٩/١

Keywords: الوجادةُ، الوِجادةُ اللغويّة، صِيَغُ الأداء

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract

The paper attempts to identify a significant approach of taking and bearing among scholars in general and linguists in particular, namely the approach of finding. The paper aims at studying its concept in language and terminology, and then explicating its concept in the particular sense of linguistic finding, followed by tracing the origin of this term, its types, and formulas, and then addressing the position of scholars towards it

الملخص:

يسعى هذا البحثُ إلى التّعرُّفِ على طريقٍ مُهمٍّ مِن طُرُقِ الأخذِ والتّحمّلِ عندَ العلماءِ عامّة واللغويّينَ خاصّةً، ألا وهو طريق الوِجادةِ، مِن خلالِ دِراسةِ مفهومِها في اللغةِ والاصطلاحِ، ثُمَّ بيانِ مفهومِها بالمعنى الأخصِّ المتمثّلِ بالوِجادة اللغويّة، يلي ذلك التّعرُّفُ على نشأةِ هذا المصطلحِ، وأنواعِه، وصيغِ الأداءِ به، ثُمَّ التّطرُّقُ إلى موقفِ العُلماءِ مِنه.

المقدّمةُ:

إنَّ مِن أبرزِ طُرُقِ الأخذِ والتحمُّلِ عند علمائِنا القدماءِ: طريقُ الوِجادة، والوِجادةُ -وإن كانَت مِنَ المصطلحاتِ المشتركة بينَ كثيرٍ مِنَ العلوم في الحضارةِ الإسلاميّةِ-؛ إلّا أنّها قد برزَت بشكلٍ أكبرَ في مجالي: الحديثِ واللغةِ؛ لما لهذين العِلمينِ الشريفين مِنَ الشأنِ العظيمِ عندَ أهل العِلم.

وإذا كانَ هذا المصطلحُ قد حَظيَ بعنايةٍ كبيرةٍ مِن قِبَلِ علماءِ الحديثِ؛ فإنَّ الأمرَ ليسَ كذلكَ في المجالِ اللغويّ على الرّغمِ مِن وروده واستعماله بكثرة مِن قِبَلِ اللغويّينَ، فليست هناك –في حدود اطِّلاعي- دراسةٌ مخصّصةٌ في التّأصيلِ لهذا المصطلحِ في مجالِهِ اللغويّ؛ ومِن هنا جاءَ هذا البحثُ المتواضعُ ليجليَ ما أمكنَهُ إجلاؤُه مِن معالمِ هذا المصطلحِ اللغويّ مِن خلالِ عدّة وقفاتٍ تبدأُ بمدخَلٍ ثمَّ تأصيلٍ للمصطلحِ في شِقَّيهِ اللغويّ والاصطلاحيّ وصولًا إلى تعريفٍ مقترحٍ للوِجادة اللغويّة يمثّلُ حدًّا لهُ في

إطارِهِ اللغويّ، ثُمَّ عودٌ على التطرُّقِ إلى نشأةِ الوِجادةِ عامّة والوجادة اللغوية خاصّةً، ثُمَّ نتعرَّفُ على أنواعِ الوِجادةِ، وصيغِ الأداءِ بها وصولًا إلى موقفِ العلماءِ منها، وأخيرًا نعرضُ أبرزَ النتائجِ التي توصَّلَ إليها هذا البحث.

وقد استندتُّ في التّأصيل لهذا المصطلح بالدّرجةِ الأساس على أهمِّ المصادرِ والمراجع الحديثيّةِ التي تطرّقَت إلى الموضوع مِن بُعدٍ خاصٍّ يتمثّلُ بعِلم الحديثِ آخذًا بنظرِ الاعتبار طبيعةَ ذلكَ العِلمِ والفوارقَ التي تميّزه عن المجال اللغويّ فيما يرتبط في تعاطيه مع هذا المصطلح معتمدًا في ذلك على أسلوب يقوم على المزج بين أكثر مِن منهجٍ بما يتلائَمُ وطبيعةَ هذا الموضوعِ ويجمعُ أطرافَه.

مدخَلٌ:

كانتِ العُلومُ اللغويّةُ في مرحلةِ نشأتِها الأُولى متّصلةً بالعلومِ الإسلاميّةِ الأخرى؛ لاشتراكِهما في غاية مقدّسةٍ كُبرى، وهي خِدمةُ القرآنِ الكريمِ، وبيانِ أحكامِ الدِّينِ العظيمِ؛ لذا فإنَّكَ حينما تطَّلِعُ على سِيَرِ أولئكَ العلماءِ العظام؛ تجدُ الكثيرَ مِنهم قد حازَ مِن أوسمةِ العِلمِ أكثرَ مِن وِسام؛ فتجدُ المفسّرَ اللغويّ، والمحدّثَ النّحويّ، والأديبَ الفلكيّ[١]؛ فكانَ مِنَ الطّبيعيّ –والحالُة هذه- أن تنشأَ بينَ هذهِ العلومِ علاقاتُ تأثُّرٍ وتأثيرٍ، مِن تشابُهٍ في المنهجيّةِ والأسلوبِ وتداخُلٍ في المصطلحاتِ كبيرٍ، ولعلَّ مِن أبرزِ أمثلةِ هذا التّشابُهِ والتداخُل: أنَّ طُرُقَ تحمُّلِ الحديثِ ونقلِه هي في المجملِ نفسُها طرقُ تحمُّلِ اللغةِ وأخذِها معَ اختلافٍ يسيرٍ في بعضِ التّفاصيلِ[٢]، وهيَ -إلى حدٍّ ما- تتشابهُ مع طُرُقِ تحمّلِ القراءاتِ القرآنيّةِ وأخذِها[٣].

ومِن أبرزِ هذهِ الطُّرُقِ المشتركة: مصطلحُ الوِجادة، هذا المصطلحُ وإن كان لعلماء الحديث فضلُ السَّبقِ في التأصيلِ لهُ والرِّيادةِ فيه، فقد وَرَدَ استعمالُهُ في كُتُبِ اللغةِ كثيرًا وبصورةٍ ملحوظةٍ، فما هيَ الوِجادةُ في اللغةِ والاصطلاح؟ وهل يختلفُ مفهومُها في المجالِ اللغويّ عنِ المفهومِ الذي تعارفَ عليه المحدِّثون؟ وكيفَ نشأت؟ ومتى؟ وما أقسامُها؟ وما هيَ طرائقُ الأداءِ في كلِّ قسمٍ؟ وهل اتّفقت كلمةُ العلماء على موقفٍ موحَّدٍ منها؟ هذهِ الأسئلةُ تمثِّلُ المحاورَ الرئيسة لهذا البحثِ الذي يسعى في الأساس إلى التأصيل لمصطلحِ الوِجادة اللغويّةِ بحدٍّ جامعٍ مانعٍ.

أوّلًا: مفهومُ الوجادة:

أ- مفهومُها لغةً:

ذَكَرَ ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ) أنَّ الواوَ والجيمَ والدّالَ "يدُلُّ على أصلٍ واحدٍ، وهو: الشَّيءُ يُلفيهِ"[٤]، ولعلَّ عبارةَ الدكتور محمّد حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ) أدقُّ وأوضَحُ في بيانِ المعنى الأصلِ المشتركِ لهذه المادّة؛ إذ ذَكَرَ أنَّ المعنى المِحوريَّ لمادّةِ [وجد] هو: "تحصُّلُ شَيءٍ ذي بالٍ في حوزةٍ كانت خاليَةً مِنهُ، كالمالِ والضَّالّةِ والتَّحقُّقِ المادّيّ عن عدم"[٥]، وبناءً على هذا المعنى المِحوريّ العامّ تتوسَّعُ دلالاتُ هذهِ اللفظةِ وتتمدَّدُ تَبَعًا للسِّياقاتِ التي ترِدُ فيها، وعلى أساسِ تعدُّدِ تلكَ السِّياقاتِ تَعدَّدَتِ المعاني التي أوردَها اللغويّون وأصحابُ المعجماتِ لمادّة [وجد] ومشتقّاتِها، نحو: وجدتُ الشَّيءَ، أجدُهُ جِدةً ووِجدانًا، بمعنى: أصبْتُهُ[٦]، ونحو: "وَجَدَ مطلوبَهُ، يَجِدُهُ وُجودًا، ويَجُدُهُ أيضًا (بالضَّمّ: لغةٌ عامريّةٌ لا نظيرَ لها في بابِ المثال)...، ووَجَدَ ضالَّتَهُ وِجدانًا...، وأوجدَهُ اللهُ مطلوبَهُ، أي: أظفرَهُ بِهِ، وأوجَدَهُ، أي: أغناهُ...، ووُجِدَ الشَّيءُ عن عدمٍ؛ فهو موجودٌ، مِثلَ: حُمَّ؛ فهوَ محمومٌ"[٧]، ونَقَلَ أبو منصورٍ الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـ) عنِ الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) وغيرِهِ القولَ: "وَجدتُ على فلانٍ؛ فأنا أجدُ عليهِ موجِدةً، وذلكَ في الغضبِ، ووجدتُ بفلانٍ؛ فأنا أجِدُ وجْدًا- وذلكَ في الحُزن، وإنَّهُ ليجِدُ بفُلانةٍ وَجْدًا شديدًا: إذا كان يهواها، ووَجدتُ في الغنى واليسارِ وُجدًا، ووِجدانًا"[٨].

والذي نخلصُ إليهِ: أنَّ لـ (وجد) خمسةُ معانٍ في اللغةِ ذَكَرَها ابنُ هشامٍ اللخميّ (ت ٥٧٧هـ) بقوله، وهو يشرحُ المادّة اللغويّة لـ (وجد) عن ثعلب (ت ٢٩١هـ) في فصيحه: "(وَجدتُ) لهُ خمسةُ معانٍ، ذَكَرَ مِنها أربعةً، ولم يَذكرِ الخامس، وهو: العِلمُ، والإصابةُ والغضبُ، والإيسارُ (وهو الاستغناءُ)، والاغتمامُ (وهوَ الحُزنُ)، وهوَ في الوجهِ الأوّلِ متعدٍّ إلى مفعولَينِ، كقولِهِ تعالى: (وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ٨)[٩]، وفي الوجهِ الثّاني متعدٍّ إلى واحدٍ، كقولِهِ تعالى: (وَلَمۡ يَجِدُواْ عَنۡهَا مَصۡرِفًا ٥٣)[١٠]، وفي الوجهِ الثّالثِ متعدٍّ بحرفِ الجرّ، كقولِكَ: وجدتُ على الرَّجُلِ: إذا غضبْتَ عليهِ، وفي الوجهَينِ الأخيرَينِ لا يتعدّى، كقولِكَ: وَجدتُ في المالِ، أي: أيسرْت، ووَجدتُ في الحُزنِ، أي: اغتممْت"[١١].

هذهِ هيَ أبرزُ المعاني التي دلَّت عليها مادّة [وجد] في المعجمِ العربيّ؛ فهي -إذن- مِنَ المشترَكِ اللفظيّ، والذي يعنينا منها: المعنى الدالُّ على إلفاءِ الشَّيءِ، والعثورِ عليهِ؛ لِما لهُ مِن عَلاقةٍ بموضوعِ بحثِنا هذا.

بقيَ لي أن أُشيرَ إلى أنَّ لـ (وَجَدَ) خمسةُ مصادرَ، ذَكَرَها ابنُ سيدةَ (ت ٤٥٨هـ)، وهي: الوَجْدُ، والوُجْدُ، والجِدةُ، والوُجودُ، والوِجدانُ[١٢].

والوِجادةُ (بكسرِ الواوِ) مصدرٌ مولَّدٌ لم يُسمَع عنِ العربِ، وإنَّما ولَّدَهُ أهلُ الاصطلاحِ للتّعبيرِ عمّا أُخِذَ مِنَ العِلْمِ مِن صحيفةٍ مِن غيرِ إجازةٍ ولا سماعٍ ولا مناولةٍ؛ تماشيًا مع العربِ في تفريقِهم بينَ مصادرِ (وَجَدَ) للتّمييزِ بين المعاني المختلفة، من نحو: وَجَدَ ضالّتَهُ وِجدانًا، ومطلوبَهُ وُجودًا، وفي الغضبِ موجِدةً، وفي الغنى وُجدًا، وفي الحُبِّ وَجدًا[١٣].

ب ـ مفهومُها اصطِلاحًا:

تعدَّدَت تعريفاتُ أئِمّةِ الحديثِ وعلماءِ اصطلاحِهِ لهذا المصطلحِ وتنوّعت صِيَغُها، فمِن هذهِ التّعريفاتِ ما نجدهُ عند القاضي عيّاض (ت ٥٤٤هـ) –الذي اصطَلَحَ عليه بالخطِّ– إذ عَرّفَهُ بأنّهُ: "الوُقوفُ على كتابٍ بخطِّ محدِّثٍ مشهورٍ يَعرفُ[١٤] خطَّهُ ويُصحِّحُهُ وإنْ لم يلقَهُ ولا سَمِعَ منهُ، أو لقيَهُ ولكن لم يَسمعْ مِنهُ كتابَهُ هذا، وكذلكَ كُتُبَ أبيهِ وجدِّهِ بخطِّ أيديهم"[١٥]، وعَرَّفَهُ ابنُ الصّلاحِ (ت ٦٤٣هـ) بقولِه: "مِثالُ الوِجادةِ: أن يقفَ على كتابِ شخصٍ فيهِ أحاديثُ يرويها بخطِّهِ ولم يلقَهُ، أو لقيَهُ ولكن لم يسمعْ مِنهُ ذلكَ الذي وجدَهُ، بخطِّهِ، ولا لهُ مِنهُ إجازةٌ ولا نحوها"[١٦]، وعَرَّفَهُ زكيُّ الدّينِ المنذريُّ (ت ٦٥٦هـ) بقولِهِ: "الوِجادةُ: أن يقفَ على أحاديثَ بخطِّ راويها لا يرويها الواجدُ"[١٧].

ومِمَّن عَرَّفَهُ أيضًا بدر الدّينِ الكنانيّ الحمويّ (ت ٧٣٣هـ)، فقال: "هو أن يقفَ على كتابٍ بخطِّ شخصٍ فيهِ أحاديثُ يرويها ذلكَ الشَّخصُ ولم يسمعْها مِنهُ الواجدُ ولا لهُ مِنهُ إجازةٌ أو نحوِها"[١٨]، وبيَّنَ ابن كثيرٍ الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) صورتها بقولِهِ: "وصورتُها: أن يجدَ حديثًا أو كتابًا بخطِّ شخصٍ بإسنادِهِ"[١٩]، وعَرَّفَها السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) بأنَّها "ما يجدُهُ بخطِّ شخصٍ عاصرَهُ أو لم يعاصرْهُ"[٢٠].

ومِن التّعريفاتِ الأخرى للوِجادةِ: قولُ جلالِ الدّينِ السّيوطيّ (ت ٩١١هـ): "الوِجادةُ: وِجدانُ متنٍ أو إسنادٍ بخطِّ شيخٍ معروفٍ لا يصِحُّ إجازَتُهُ مِنهُ"[٢١].

إنَّ هذه التّعريفاتُ –وإنِ اختلفت في صِيَغِها ومبناها–؛ فإنَّها تتَّفقُ في جوهرِها ومعناها، كما يُلاحَظُ أنَّ جُلَّ هذهِ التّعريفاتِ هي تعريفاتٌ عمليّةٌ، بمعنى أنّها عَرَضَتْ للوِجادةِ مِن خِلالِ التّمثيلِ لها أو بيانِ صورتِها دونما تطرُّقٍ إلى حقيقتِها، أو محاولةِ وضعِ حدٍّ لها جامعٍ مانع.

وقد تنبَّهَ إلى ذلكَ الدكتور محمّد مصلح الزّعبي الذي حاولَ صياغةَ تعريفٍ عامٍّ للوِجادةِ مِن مجموعِ تعريفاتِ المحدِّثين، فعَرّفَها في اصطلاحِ أهلِ الحديثِ بأنَّها: "العُثورُ على كتابٍ منسوبٍ لشخصٍ معيَّنٍ يحتوي على أحاديثَ مرويّةٍ بسندِ صاحبِ الكتابِ، وتثبت نسبةَ الكتابِ إلى صاحبِهِ ويعرفُ خطَّ الكاتبِ، دونَ أن يَتَحمَّلَ الواجدُ ما وَجَدَ بطريقةٍ معتبرةٍ"[٢٢].

وهذا التّعريفُ –وإن اتَّسعَ مضمونُهُ لتعريفاتِ المحدِّثينَ جميعِها–؛ فإنَّه لا يتَّسعُ لمجالاتٍ أخرى استعملَتْ هذا المصطلحَ؛ فهو تعريفٌ خاصٌّ بمجالِ عِلْمِ الحديث.

ج ـ مفهومُ الوِجادةِ اللغويّةِ:

إنَّ التّعريف الذي يمكن أن نتبنّاهُ حدًّا للوِجادةِ اللغويّةِ هو: ما أُخِذَ مِنَ العِلمِ مِن موردٍ كتابيٍّ معتدٍّ بهِ في الوسطِ العِلميِّ بإحدى الصِّيَغِ المتعارَفِ عليها لغايةٍ لغويّةٍ أو مرتبطةٍ بها.

وتَجدُرُ الإشارةُ إلى أنّي قد اعتمدتُ في صياغتي لهذا التّعريفِ الأخذَ بنظرِ الاعتبارِ الملاحظاتِ المدوَّنةَ على تعريفاتِ علماءِ الحديثِ وغيرِهِم، فضلًا عن استقرائي نسبةً جيّدةً مِنَ الوِجاداتِ الواردةِ في أُمَّاتِ كُتُبِ اللغةِ على اختلافِ صورِها وأنماطِها ومواردِها مراعيًا في حدِّ المصطلحِ أمورًا عدّة:

١ـ بقولي: "ما أُخِذَ" (بالبناءِ للمجهولِ) أطلقْتُ النَّقلَ ليكون أعمَّ دلالةً لحالِ الواجدِ فيما إذا كانَ مجهولًا، وأطلقتُ –كذلكَ- طريقةَ النَّقلِ لتكون أشملَ مِن كونِها بالاقتباسِ أوِ التّضمين، وهو ما لم يُراعِهِ الدكتور فؤاد سزكين (ت ١٤٣٩هـ)، إذ عَرَّفَ الوِجادةَ بأنَّها: "الاقتباسُ مِن كتابٍ موثوقٍ استُخدِمَ كنسخةٍ بخطِّ المؤلِّفِ أو بروايةٍ مشهورة"[٢٣]، فبقولِهِ: "الاقتباس" قيَّدَ طريقةَ الأخذِ.

٢ـ عبَّرْتُ عنِ المأخوذِ بـ: "العِلمِ" بصرفِ النّظرِ عن طبيعةِ ذلكَ العِلمِ؛ إذ إنَّ "الوِجادةَ قد تكونُ لكتابٍ فيهِ أحاديثُ، أو كتابٍ ليسَ فيهِ أحاديثُ، وإنَّما عِلمٌ آخَرُ، كالفقهِ والتّفسيرِ وغيرِهما"[٢٤]؛ فإنَّ استعمالَ الوجادةِ -بوصفها طريقًا مِن طُرُقِ نقلِ العِلمِ- لم يكن مقتصَرًا على المحدِّثينَ؛ فقد وَرَدَ استعمالُها في مجالاتٍ عدّةٍ غير عِلمِ الحديثِ، كعلومِ القرآن[٢٥]، والتّاريخِ[٢٦]، والتّراجمِ[٢٧]، والأدبِ[٢٨]، وعلومِ اللغةِ[٢٩]، وغير ذلكَ مِن المجالاتِ.

وقد تَنبَّهَ إلى ذلك الدكتور عبد الكريم النّملة (ت ١٤٣٥هـ)؛ فحاولَ صياغةَ تعريفٍ أشملَ للوجادةِ مما هو عندَ المحدِّثينَ، مستفيدًا مما ذَكَرَهُ المعافى بنُ زكريّا النهروانيّ (ت ٣٩٠هـ) مما تقدَّمَت الإشارةُ إليهِ، بقوله: "حقيقةُ الوجادة هيَ: ما أُخِذَ مِنَ العِلمِ مِن صحيفةٍ مِن غيرِ سماعٍ، ولا إجازةٍ ولا مناولةٍ"[٣٠]، وهذا التّعريف –وإنْ احترزَ بهِ صاحبُهُ مِن تقييدِ العِلم-؛ فإنَّه لم يُعالجْ قيدَ (عدمِ السَّماعِ ولا الإجازةِ ولا المناولة) كما سيتَّضحُ.

٣ـ عَبَّرْتُ عنِ المأخوذِ منهُ بـ (المورِدِ الكتابيّ)؛ احترازًا مِنَ العِلمِ المنقولِ بالطُّرُقِ الأُخرى، كالسَّماعِ، والقراءةِ على الشّيخِ وغيرِهما، وهذا المورِدُ الكتابِيُّ أشملُ مِن أن يكونَ متنَ الكتابِ، أو هامشَهُ، أو حاشيتَهُ، أو أصلَهُ أو نسخةٍ مِنهُ.

وقد قيَّدتُ المورِدَ الكتابيَّ بكونِهِ معتدًّا بهِ في الوسطِ العِلميّ؛ احترازًا مما لمْ يكنْ كذلكَ، وذلكَ كالكتاباتِ المتناهيةِ القِدَمِ، أو تلكَ التي لم يُعهَد تداولُها في الوسطِ العِلميّ، كالكُتُبِ القديمةِ المنزَّلةِ[٣١]، أو تلكَ المنقولةِ مِنَ النُّصوصِ المخطوطةِ على الحَجَرِ[٣٢]، وهذا القيدُ مقابلَ القيدِ الموجودِ على الطُّرُقِ الأُخرى؛ فإنَّ السّامعَ –مثلًا- لا يَنقُلُ عن أيِّ أحدٍ كائنًا ما كانَ، بل عنِ الثقاتِ المشهورينَ في عُرْفِ ذلكَ العِلمِ.

٤ـ أطلقْتُ الوجادةَ عن شرطِ عدمِ الاقترانِ بالسّماعِ والإجازةِ والمناولة؛ فلربّما اقترنت بأحَدِ هذهِ الطُّرُقِ؛ فقد وردَتِ الرِّوايةُ بها مقترنةً بالإجازةِ والسَّماعِ[٣٣]؛ لذلك نجدُ زينَ الدّينِ العراقيّ (ت ٨٠٦هـ) ينكر على ابنِ الصّلاحِ اشتراطَهُ في الوِجادةِ خُلوّها مِنَ الإجازةِ؛ إذ جَرَتِ العادةُ عندَ أهلِ الحديثِ استعمالُها معَ الإجازةِ[٣٤]، واعترضَ الملّا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) على ابن حجرٍ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ) تقييدَهُ الوِجادةَ بعدمِ السَّماعِ والإجازةِ بأنّهُ لا وجهَ له؛ إذ قد يكون الواجد أدرَكَ مَن يروي عنهُ أصلًا[٣٥]، وقد أشارَ الدكتور محمّد مصلح الزّعبيّ إلى هذهِ الإشكالاتِ على تعريفاتِ المحدِّثينَ، فقال: "قد يعثرُ الرّاوي على الكتابِ، وقد يعثرُ عليهِ غيرُهُ، وقد يجدُ الواجدُ كتابًا لشيخٍ تَحمَّلَ عنهُ وسمعَ منهُ هذا الكتابَ أو بعضَهُ، ككُتُبِ الآباءِ والأجدادِ ونحوِ ذلكَ، أو أنَّهُ تَحمَّلَ عن هذا الشّيخِ شيئًا آخرَ، ولم يتحمَّلْ ما في هذا الكتاب"[٣٦]، فإذا كانت خصوصيّةُ عِلمِ الحديثِ قد دعت إلى مِثلِ هذهِ القيودِ؛ لارتباطِهِ بأُمورِ الحلالِ والحرامِ، والشّرائعِ والأحكامِ؛ فإنَّها ليسَتْ لازمةً في مجالاتٍ أُخرى، ولاسيما اللغة.

٥ـ لم أقيّدِ الوِجادةَ بشرطِ كونِها بخطِّ صاحبِ الكتابِ نفسهِ، فإنَّ "الكتابَ قد يكونُ مكتوبًا بخطِّ صاحبِهِ أو بخطِّ غيرِهِ؛ فإنَّ بعضَ الرُّواةِ لم يكنْ خطُّهُ جيّدًا؛ فيوكِّلُ نَسْخَ كُتُبِهِ إلى غيرِهِ"[٣٧]؛ بل أنّي قد جرَّدتُّها مِن شرطِ الخطِّ مطلقًا، وكثيرا مِن الوجاداتِ اللغويّةِ كانت كذلكَ؛ فربّما نُقِلَ مِن كتابٍ أكثرَ مِن مرَّةٍ واكتفي بذكرِ الخطِّ فيه مرّةً واحدةً، أو ربّما كانتِ الوِجادةُ المنقولةُ بخطٍّ مجهولٍ، ووُجِدَ لمضمونِها ما يؤيّدُهُ؛ فإنَّ السّوادَ الأعظم مِن أئمَّةِ اللغةِ قد عُرِفوا بالتَّثبُّتِ والتّحقيقِ والأمانةِ فيما ينقلونَهُ.

٦ـ وبقولي: "بإحدى الصّيغِ المتعارَفِ عليها" قيّدتُ النقلَ مِنَ المورِدِ الكتابيّ بكونِهِ بصيغةِ أداءٍ محدّدةٍ، وذلكَ مثلَ: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ)، أو: (قرأتُ في كتابِ كذا)، أو: (رأيْتُ في كتابِ كذا بخطِّ فلان)، وغيرِ ذلكَ مِن صِيغِ الأداءِ التي سيأتي بيانها إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وإلى هذا أشارَ الدكتور مصطفى صادق الرّافعي (ت ١٣٥٦هـ) في تعريفِهِ للوِجادة بقولِهِ: "هيَ أن يسوقَ ما يرويهِ على أنَّهُ وجدَهُ في كتابٍ"[٣٨].

والقصدُ مِن هذا القيدِ: تمييز ما نُقِلَ بالوِجادةِ من الكُتُبِ عما نُقِلَ بالطُّرُقِ الأُخرى، كالسّماعِ والقراءةِ على الشّيخِ وغيرِ ذلكَ مِن طُرُقِ النّقلِ؛ فإنَّ لكلٍّ مِنها صِيَغُ أداءٍ معيَّنة؛ لذلكَ يؤخَذُ على الدكتور فؤاد سزكين –رحمه الله- عدمُ مراعاتِهِ هذا القيدَ في بيانِهِ مفهومَ الوِجادةِ على ما تقدَّمَ ذِكرُهُ.

٧ـ وقولي: "لغايةٍ لغويّةٍ أو مرتبطةٍ بها" قيدٌ للعِلمِ المأخوذِ بتوظيفِهِ في المجالِ اللغويّ؛ فقد يأخذُ اللغويُّ العِلمَ –وجادةً- لبناءِ مادّتِهِ اللغويّةِ، ويأخذُ التاريخيُّ العِلمَ نفسَهُ لمعالجةِ موضوعٍ تاريخيٍّ[٣٩]، والمقصودُ بِما كانت مرتبطةً باللغةِ: تلكَ الوِجاداتِ التي يؤتى بها لا لغايةٍ لغويّةٍ؛ ولكنَّها مرتبطةٌ بسياقِ المادّةِ اللغويّةِ، كالوجاداتِ المتعلّقةِ بتخريجِ الشّواهدِ اللغويّةِ وضبطِها.

وعلى العُمومِ يمكنُ القولُ: إنَّ الوِجادةَ بمعناها الأشملِ هي: ما أُخِذَ مِنَ العِلمِ مِن موردٍ كتابيٍّ بصيغةِ أداءٍ معيَّنةٍ، وتبقى القيودُ الأُخرى مرتبطةً بطبيعةِ كلِّ مجالٍ.

ثانيًا: نشأتُها:

عَقَدَ الخطيبُ البغدادي (ت ٤٦٣هـ) فصلًا خاصًّا بعنوانِ: [ذكرُ بعضِ أخبارِ مَن كانَ مِن المتقدّمين يروي عنِ الصُّحفِ وِجادةً ما ليسَ بسماعٍ لهُ ولا إجازةٍ] ذَكَرَ فيهِ مجموعةً مِنَ الأخبارِ التي تشيرُ إلى بروزِ هذهِ الظّاهرةِ مُنذُ عهدِ الصّحابةِ والتّابعين -رضي الله عنهم-[٤٠]، ومِن هنا ذَهَبَ الأستاذُ رفعت بن فوزي عبد المطّلب إلى الاعتقادِ بنشوءِ هذهِ الظاهرةِ منذُ عصرِ صدرِ الإسلام[٤١]، وأضافَ الأستاذ رفعت بأنَّ الرّواية بهذا الطّريقِ قدِ استمرّت على عهدِ التّابعين مِن خلالِ نقلِهِم مِنَ الصُّحفِ التي انتقلت إليهِم مِنَ الصّحابةِ –رضيَ اللهُ عنهم- عن طريقِ الوِجادةِ، مستشهِدًا على ذلكَ بمجموعةٍ مِنَ الأخبارِ والرّواياتِ[٤٢].

هذا ما يتعلّقُ بميدانِ عِلمِ الحديثِ، أمّا إذا أخذنا الوِجادةَ بمفهومِها الشّاملِ؛ فإنَّ الدكتور فؤاد سزكين قد ذَهَبَ إلى أبعدِ مِن ذلكَ؛ إذ يرى أنَّ النّقلَ بهذا الطّريقِ نشأَ قبلَ ظُهورِ الإسلامِ؛ فمِنَ المعلومِ ممّا رُوِيَ عن شُعراءِ الجاهليّةِ أنَّ روايةَ الدّواوين -على أقلِّ تقديرٍ- في القرنِ السّابقِ على الإسلامِ كانَ أمرًا مألوفًا، وبعضُ الشّعراءِ الكُتّابِ –مثلَ زُهير بن أبي سلمى- كانوا ينقّحونَ قصائدَهم، وهم رواةٌ لغيرِهِم

مِنَ الشّعراءِ، والقولُ بأنَّ هذا الأمرَ كان روايةً شفويّةً لمْ يظهَرْ إلّا في العصر الحديثِ، وهذا شبيهٌ بالاعتقادِ الخاطئ بفكرةِ روايةِ الحديثِ الشّفويّة[٤٣].

وهكذا ظلّت هذه الظاهرةُ موجودةً في عصرِ التّابعينَ بانتقالِ كُتُبِ بعضِهم إلى بعضٍ، ومنهُ إلى تابعي التّابعينَ حتى برزَ العملُ بها بشكلٍ ملفتٍ للنّظرِ وصولًا إلى القرنِ الثّاني الهجري[٤٤].

وإذا انتقلنا إلى القرنِ الثّالثِ الهجريّ؛ وجدْنا في كُتُبِ الحديثِ أكثرَ مِن روايةٍ بطريقِ الوجادةِ[٤٥]، أمّا في المجالِ اللغويّ فقد وجدتُ أكثرَ مِن روايةٍ بطريقِ الوجادةِ في كتابِ (الألفاظ)، لابنِ السّكّيت (ت ٢٤٤هـ)[٤٦]، وكذا الحال عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه (غريب الحديث)[٤٧].

وفي مطلعِ القرنِ الرّابعِ الهجريّ شاعت هذهِ الظّاهرةُ بكثرةٍ، عندَ نشوءِ ظاهرةِ التّقابلِ بينَ النُّسخِ عند المحدِّثينَ خاصّةً[٤٨]، وفي ميدانِ اللغةِ اعتمدَ الأزهري النّقلَ بطريقِ الوجادةِ كثيرًا؛ حتّى أنَّ هذهِ الظّاهرةَ تكادُ تشكّلُ إحدى مواردِهِ المهمّة في بناءِ معجمِهِ (تهذيب اللغة)[٤٩]، ويرى الدّكتورُ طه الرّاوي (ت ١٣٦٥هـ) أنَّ مطلعَ هذا القرنِ يمثّلُ البداية الفعليّة لشيوعِ هذهِ الظّاهرةِ على المستوى اللغويّ؛ فـ "منذُ انفجرَ فجرُ هذهِ المائةِ –المائةُ الرّابعةُ للهجرةِ-؛ أخَذَ ظلُّ الرّوايةِ يتقلّصُ، وشأنُها يتضاءَلُ شيئًا فشيئًا، وأخَذَ أمرُ الاعتمادِ على الكتابِ يَقوى ويَتوسَّعُ، وأخَذَ القلمُ يحتلُّ المكانةَ التي كانت تحتلُّها الحافظةُ، وقد أخرَجَ أقطابُ اللغويّينَ للناسِ في هذا العصرِ أسفارًا جليلةً تُعَدُّ في الطّليعةِ مِن دواوينِ اللغةِ التي عليها يُعَوَّلُ، وإليها يُرجَعُ...، وبالجملة فإنَّهُ ما كادَ ينطوي بساطُ هذهِ المائةِ حتّى ازدحمتِ المكتباتُ بمئاتِ المؤلّفاتِ في هذا العِلْمِ"[٥٠]، حتّى أنَّهُ حُكيَ أنَّ بعضَ المُلوكِ أرسلَ إلى الصّاحبِ ابنِ عبّاد (ت ٣٨٥هـ) يطلبُ منهُ القدومَ عليهِ؛ فقالَ لهُ في الجوابِ: احتاجُ إلى ستّينَ جَمَلًا لأنقلَ عليها كُتُبَ اللغةِ التي عندي[٥١]، وهذا يدلُّ على شيوعِ اعتمادِ هذا الطّريقِ مِن قِبَلِ اللغويّين إلى الحدّ الذي زاحمَ فيهِ طريقَ السّماعِ والمشافهةِ وصولًا إلى القرنِ السّادسِ الهجريّ؛ إذ "لم يبقَ للرّوايةِ شأنٌ يُذكَرُ؛ إذ صارَ اعتمادُ النّاسِ على الكُتُبِ يتدارسُونَها، وتحقيقِ ما فيها على الأشياخِ، وغبروا على ذلكَ زمنًا إلى أن فتُرَتِ الهِمَمُ؛ فأخذوا يقرؤنَ الشَّيءَ مِنَ الكتابِ، ويستجيزونَ روايةَ الباقي مِن غيرِ قراءةٍ، وغبروا على هذا زمنًا، فصاروا يكتفونَ بروايةِ الكتابِ أو الكُتُبِ مِن غيرِ أن يقرؤا شيئًا على المجيز، وهكذا حتّى لم يبقَ للضبطِ والتحقيق، ومِن ثُمَّ كَثُرَ التّصحيفُ والتّحريفُ في كُتُبِ المتأخّرينَ مما لم يُعْهَدْ عُشرُ معشارِهِ في كُتُبِ الأقدَمِينَ"[٥٢].

وإذا كانَ القرنُ الرّابعُ الهجريُّ يمثّلُ البدايات الفعليّة لنشأةِ هذهِ الظّاهرةِ في الميدان اللغويّ؛ فإنَّه قد مثّلَ البدايات الحقيقيّةِ للتأصيلِ لها مِن قِبَلِ علماءِ الحديثِ؛ ففي هذا القرنِ بدأَ العلماءُ بالتّنظيرِ لهذهِ الظّاهرةِ؛ فـ "حينَ عمّتِ الوجادةُ في العصورِ الوسطى الإسلاميّةِ؛ رأى العلماءُ أنَّه لا مناص مِن وضعِ القواعدِ لضبطِ المؤلّفاتِ وتصحيحِها وكيفيّةِ كتابتِها على أُسُسٍ واضحةٍ"[٥٣]، وقد بدأَ العملُ في ذلكَ في هذهِ الحِقبةِ تحديدًا كما يُفهَم مِن بعضِ القرائنِ والنّصوصِ، "وأوّلُ مَنِ اهتمَّ بهذهِ المسائلِ وإبرازِها مِنَ العلماءِ هُم رِجالُ الحديثِ الذينَ كان لاهتمامِهِمُ البالغِ بعُلومِ الحديثِ ونقدِهِ ومعرفةِ الرّجالِ والعنايةِ بضبطِ أسمائِهِم وألقابِهِم وكُناهُم وتبيين المشتبهِ منها أثرٌ كبيرٌ في عنايتِهم كذلكَ بطريقةِ كتابةِ مؤلّفاتِهِم ووضعِ القواعدِ لضبطِها وتحريرِها واختيارِ الطّريقةِ المُثلى لذلك"[٥٤]، مِن ذلكَ أنَّ الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) عَقَدَ فصلَينِ في صِيَغِ الأداءِ بالوِجادةِ في كتابه: (المحدّث الفاصل)، الأوّل بعنوان: [مَن قالَ: وجدتُ في كتابِ فلان][٥٥]، والآخَرُ بعنوان: [مَن قالَ: قرأتُ في كتابِ فلانٍ بخطِّهِ عن فلانٍ، وأخبرَني فلانٌ أنَّهُ خطُّ فلان][٥٦]، ومِن ذلكَ أيضًا ما ذَكَرَهُ المعافى بن زكريّا النّهرواني مِن أنَّ أصحابَ الاصطلاحِ قد ولّدوا قولَهُم: (وجادة)؛ للتّعبيرِ عمّا أُخِذَ مِنَ العِلمِ مِن صحيفةٍ، مِن غيرِ سماعٍ ولا إجازةٍ

ولا مناولةٍ[٥٧]، وهكذا استمرَّ العلماءُ في التنظيرِ لهذهِ الظّاهرةِ ولاسيما ابنُ الصّلاحِ الذي كانَ لهُ الفضلُ والرّيادةُ في التّأصيلِ لهذا المصطلحِ؛ إذ فَصَّلَ القولَ فيهِ مبيّنًا مفهومَهُ، وأنواعَهُ، وطُرُقَ الأداءِ بهِ، وحُكمَ الرّوايةِ والعملِ بهِ[٥٨].

وقد يكونُ جلالُ الدّينِ السّيوطيُّ أوّلَ مَن صرَّحَ بالوِجادةِ اللغويّة؛ مِن خلالِ عدّهِ لها الطّريقَ السّادسَ مِن طُرُقِ تحمُّلِ اللغةِ وأخذِها؛ إلّا أنَّ حديثَهُ عنها اقتصرَ بإيرادِ بعضِ الأمثلةِ مِنَ الوِجاداتِ اللغويّة[٥٩]، وكأنَّ ذلكَ اكتفاءٌ مِنهُ بما أفاضَ بهِ علماء الحديثِ؛ إذ أنَّ مفهومَ المصطلحِ مِن حيثُ المبدأِ واحدٌ، ودلالتَهُ مشتركةٌ بينَ هذه العلوم.

ثالثًا: أقسامُها وصورُها:

الوِجادةُ بصورةٍ عامّةٍ أمّا أن تكونَ مقرونةً بإجازةٍ أو مجرَّدةً منها؛ فالمقرونةُ بإجازةٍ صورتُها: أن يعثرَ الواجدُ على كتابٍ لمؤلِّفٍ يعرفُهُ حقَّ المعرفةِ ويعرفُ خطَّهُ، كأنْ يكونَ الكتابُ مكتوبًا بخطِّ أبي الواجدِ أو جدِّهِ، وقد سَبَقَ لصاحبِ الكتابِ أنْ أجازَ للواجدِ روايةَ كُتُبِهِ، بما في ذلكَ ما وَجَدَهُ؛ فيقولُ عندَ الأداءِ بها: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ وأجازَهُ لي) ونحوِها مِنَ الصّيغِ الدّالّةِ المفصِحةِ، وقد لا يصرّحُ الواجدُ بالإجازةِ، وهذا القسمُ كثيرًا ما يقعُ عندَ المحدّثينَ[٦٠]، ومِنَ الأمثلةِ اللغويّةِ التي يمكنُ عدُّها مِن هذا البابِ: قولُ الزَّبيديِّ في تاجِ العروس: "(تَثَوَّبَ) إذا تطوَّعَ، أي: (تَنَفَّلَ بَعدَ) المكتوبةِ، أي: (الفريضة)...، (و) تَثَوَّبَ: (كَسَبَ الثّوابَ)، قالَ شيخُنا[٦١]: وجدتُ بخطِّ والدي: هذا كُلُّهُ مولَّدٌ لا لُغويّ"[٦٢].

أمّا الوجادةُ المجرَّدةُ مِنَ الإجازةِ فلها صورٌ ثلاثٌ، ولكلِّ صورةٍ مِنها طريقةُ أداءٍ معيَّنةٌ على ما يأتي:

الصّورةُ الأُولى: أن يقفَ الواجدُ على كتابٍ بخطِّ مؤلِّفِهِ بحيثُ يثقُ بنسبةِ الكتابِ إلى ذلكَ المؤلِّفِ والخطُّ هو خطُّهُ[٦٣]، فيقولُ عندَ الأداءِ: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ) أو (قرأتُ بخطِّ فلانٍ) أو (قرأتُ في كتابِ فلانٍ بخطِّهِ) أو (في كتابِ فلانٍ بخطِّهِ وأخبرنا فلانٌ أنَّهُ خطُّهُ)، وغيرِ ذلكَ مِن طرائقِ الأداء[٦٤].

ومِنَ الأمثلةِ اللغويّةِ التي جاءت على هذهِ الصّورةِ: قولُ الأزهريِّ: "قالَ شِمْرٌ[٦٥] فيما قرأتُ بخطِّهِ: الرَّعاعُ كالرَّجاجِ مِنَ النّاسِ، وهُمُ الرُّذّالُ والضُّعفاءُ، وهُمُ الذينَ إذا فزعوا طاروا"[٦٦].

ولا يجوز للواجد في مثلِ هذا أن يقول: (حدّثنا فلان) أو (أخبرَنا فلان) أو (عن فلان)؛ لأن مِثلَ هذه العباراتِ تُوهِمُ بسماعِهِ عنهُ؛ إذ هيَ من الصّيغِ الخاصّةِ بطريقِ السّماعِ، وهذا عندَ المحدّثينَ تدليسٌ قبيحٌ في حالٍ كانَ يُوهِمُ بِسَماعِهِ عنهُ[٦٧].

الصّورةُ الثّانيةُ: أن يقفَ الواجدُ على كتابٍ لمؤلِّفٍ ما، ويتأكَّدَ مِن صحّةِ نسبةِ الكتابِ إلى ذلكَ المؤلِّفِ؛ إلّا أنَّ الخطَّ ليسَ خطَّه، ففي هذهِ الحالةِ يقولُ الواجدُ عندَ الأداءِ: (ذَكَرَ فلانٌ)، أو: (قالَ فلانٌ: أخبرَنا فلانٌ عن فلانٍ)، أو: (ذَكَرَ فلانٌ عن فلانٍ)، ونحوِ ذلكَ مِن أساليبِ التَّعبيرِ التي اصطلحَ عليها علماءُ الحديثِ للأداءِ بهذهِ الصّورة[٦٨]، والحقيقةُ أنّ هذه الصيغَ المذكورةَ غيرُ صريحةٍ في الإفصاحِ عنِ الوِجادةِ إلّا بتظافرِ القرائنِ السياقيّةِ كما سيتضح.

والطّريقةُ المعهودةِ للأداءِ بالوجادةِ اللغوية –على ما لاحظتُ- في مِثلِ هذهِ الصّورةِ: أن يقولَ الواجدُ عندَ الأداء: (قالَ فلانٌ في كتابِ كذا مِن تأليفِهِ)، أو: (ذَكَرَ فلانٌ في كتابِ كذا مِن تأليفِهِ)، ومِن الأمثلةِ اللغويّةِ على ذلكَ: ما نَقَلَهُ رضيُّ الدّينِ الصغاني (ت ٦٥٠هـ) بقوله: "قال ابنُ الأنباريِّ في كتابِ

المذكَّرِ والمؤنَّثِ[٦٩] مِن تأليفِهِ: قدم، والقَدُّومُ –بتشديدِ الدّالِ-: اسمُ موضِعٍ، يعني بِهِ الموضِعَ الذي اختَتَنَ بِهِ إبراهيمُ صلواتُ اللهِ عليه"[٧٠].

وهذهِ الصّورةُ بطرائقِ أدائِها المتقدِّمةِ مشروطةٌ بحصولِ ثقةِ الواجدِ بصحّةِ النُّسخةِ التي بينَ يدَيهِ وصحّةِ نسبتِها إلى المؤلِّفِ بمقابلتِهِ إيّاها أو ثقةٍ غيرِهِ بأُصولٍ متعدّدةٍ[٧١]، أو تكفيهِ المقابلةُ بأصلٍ واحدٍ صحيحٍ على ما ذَهَبَ إليهِ بعضُهم[٧٢].

فإنْ كانَ الواجدُ متقنًا لا تخفى عليهِ مواضعُ السّقطِ والتّحريف غالبًا؛ جازَ لهُ الجزمُ باستعمالِ الصّيَغِ والتّعابيرِ المتقدِّمة، وإلى هذا ذَهَبَ كثيرٌ مِن علماءِ الحديثِ[٧٣].

الصّورةُ الثّالثةُ: أن يقفَ الواجدُ على كتابٍ لمؤلِّفٍ ما، مع عدمِ حصولِ الثِّقةِ لديهِ بصحّةِ نسبةِ الكتابِ إلى ذلكَ المؤلِّفِ، ولا بالخطِّ ما إذا كانَ خطَّ المؤلِّفِ نفسِهِ أو لا[٧٤]؛ فعلى الواجدِ في مِثلِ هذا أن يقول: (بلغَني عن فلانٍ) أو: (وجدتُ عن فلانٍ)، أو نحو ذلكَ مِنَ العبارات، أو يفصحُ بالمستنَدِ بأن يقولَ: (قرأْتُ في كتابِ فلانٍ، وأخبرَني فلانٌ أنَّهُ بخطِّهِ)، أو: (وجدتُ في كتابٍ ظننْتُ أنَّهُ بخطِّ فلانٍ)، أو: (وجدتُ في كتابٍ ذَكَرَ كاتبُهُ أنَّهُ لفلان بن فلان)، أو: (في كتابٍ قيلَ أنَّهُ بخطِّ فلانٍ)، وغيرِ ذلكَ مِنَ الصِّيَغِ التي تُفصِحُ بعدمِ الجزمِ[٧٥]، ومِن أمثلةِ ذلكَ مِن كُتُبِ اللغةِ: ما نجدُهُ عندَ الزَّبيديّ في تاج العروس مِن قولِه: "ثمَّ وجدتُ في عبارةٍ أُخرى عنِ الليثِ[٧٦]: رَجُلٌ شناءَةٌ وشنائِيةٌ، بوزنِ فَعالة وفَعالية، أي: مبغضٌ سيِّءُ الخُلُقِ"[٧٧]، ومِن ذلكَ أيضًا قولُ الأزهريّ في مادّة [وذع] مِنَ التّهذيب: "قالَ ابنُ السِّكّيتِ فيما قرأتُ لهُ مِنَ الألفاظِ[٧٨] إن صحَّ لهُ: وَذَعَ الماءُ، يَذَعُ، وهمى، يهمي: إذا سال، قالَ: والواذعُ: المَعِينُ، قال: وكُلُّ ماءٍ جرى على صفاةٍ فهو واذعٌ"[٧٩].

رابعًا: صِيَغُ الأداءِ بها:

الصّيغةُ هيَ العلامةُ اللفظيّةُ الأفصحُ والأكثرُ دلالةً على الوِجادةِ؛ فعليها يُعوَّلُ بالدَّرجةِ الأُولى في تمييزِ ما هو وِجادةٌ ممّا هو مِنَ الطُّرُقِ الأُخرى؛ لذا نجدُ الدّكتور عامر حسن صبري أثناءَ تقدمتِهِ لوِجاداتِ عبد الله بن أحمد بن حنبل قد صَرَّحَ بهذا العنصرِ الأدائيّ بقولِهِ: "هذهِ الأحاديثُ –مَثَلُها كمَثَلِ أحاديثِ الزّوائدِ- لا توجدُ في مكانٍ واحدٍ في المسندِ، وإنَّما وَقَعت مفرَّقةً فيهِ، وهيَ لا تُميَّزُ إلَّا بقولِ عبدِ اللهِ في أوَّلِ الإسنادِ: وجدتُ..."[٨٠]، وقد عدَّ الدّكتور هاشم طه شلاش الصّيغةَ وسيلةً مِن وسائلِ صاحبِ معجمِ تاجِ العروسِ السّيّد محمّد مرتضى الزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) في التّصريحِ بالنَّقلِ مِنَ الكُتُبِ؛ فذَكَرَ أنَّهُ "كثيرًا ما يُصَرِّحُ بالنَّقلِ عن مصادرِهِ بقولِهِ: رأيْتُ، ووجدتُ، وقرأتُ ونقلْتُ..."[٨١].

وقد وردتِ الوِجاداتُ في كُتُبِ اللغةِ بِصِيَغٍ مختلِفةٍ، غيرَ أنَّ أشهرَها ورودًا وأكثرَها تداولًا ثلاثُ صِيَغٍ، هي: وجدتُ، وقرأتُ، ورأيْتُ:

١ـ أمّا (وجدتُ) فهيَ في مقدِّمةِ الصِّيَغِ المستعمَلةِ والمتعارَفِ عليها، ومنها أَخَذَ مصطلحُ (الوِجادة) تسميتَهُ ومفهومَهُ؛ لذا فقد وردَ الأداءُ بها في كُتُبِ اللغةِ كثيرًا، ومِن أمثلةِ ذلكَ:

أ ـ ما وردَ في كتابِ الأُصول لابنِ السّرّاجِ (ت ٣١٦هـ) قولُهُ في بابِ [ما زِيدَتْ فيهِ التّاءُ مِنَ الأسماءِ الثُّلاثيّةِ]: "تُفُعّلٌ: تُبُشّرٌ، ووجدتُ بخطِّ ثعلبٍ[٨٢]: تُبَشّرٌ، وهوَ اسمُ طائرٍ"[٨٣].

ب ـ ومنهُ أيضًا: قولُ ابنِ جني (ت ٣٩٢هـ): "وجدتُ بخطِّ أبي العبّاس محمّدِ بنِ يزيدٍ[٨٤] ـرحمه اللهـ: يقال: إمرأةٌ ضهياء: إذا لمْ يكنْ لها ثديانِ، مِثلَ الجَدَّاءِ والضَّهْراء: التي لا تحيضُ ولا تَدْيَ لها"[٨٥].

ج ـ ومنهُ قولُ الزَّبيديّ في مادة [قرر] من تاج العروس: "وجدتُ أنا في معجمِ البلادِ[٨٦] ما نصُّهُ: قرقرى (مقصورًا) بَلَدٌ مِنَ اليمامةِ، أربعةُ حُصونٍ: اثنانِ لثقيف، وحِصنٌ لِكِندةَ، وآخَرُ لنُميرٍ"[٨٧].

٢ـ قرأْتُ: يُمْكِنُ عَدُّ هذهِ الصِّيغةِ في المرتبةِ التّاليةِ لـ (وجدتُ) في قوّةِ الإفصاحِ عنِ الوِجادةِ ـ بوصفِها صِيغةً للأداءِ ـ وشُهرةِ التّداوُلِ بها، وقد وَرَدَ الأداءُ بها في كُتُبِ اللغةِ بكثرةٍ، من ذلك:

أ ـ ما جاءَ في كتاب العين مادة [خنسر]: "قرأْتُ في كتابٍ: الخناسرةُ، واحدُهُم: خنسير، وهُمُ الذينَ يُشيّعونَ الجَنائزَ"[٨٨].

ب ـ ومنهُ أيضًا ما جاءَ في تهذيبِ الأزهريّ في مادّةِ [رنب] قالَ: "قرأْتُ في كتابِ الليثِ[٨٩] في هذا البابِ: المَرْنَبُ:: جُرَذٌ في عِظَمِ اليربوعِ، قصيرُ الذَنَبِ"[٩٠].

ج ـ ومِن ذلكَ أيضًا قولُ الصَّغانيّ في التّكملةِ: "قرأْتُ في كتابِ السّيوفِ[٩١] لابن الكلبيّ بخطِّ محمّد بن عبّاس اليزيديّ: المُرْعِف، وتحتَ الرّاءِ علامةُ نقطةٍ احترازًا مِنَ الزّايِ"[٩٢].

تَجْدِرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه الصّيغةُ هيَ غيرُ الصِّيغةِ المستعملةِ في الأداءِ بالطريقِ الثّاني مِن طُرُقِ الأخذِ والتّحمُّلِ، والمسمّى بالعَرْضِ أوِ القراءةِ على الشّيخِ؛ فضابطُ ذلكَ الطّريقِ: أن يقولَ المؤدّي عندَ الأداءِ: (قرأْتُ على فلانٍ)[٩٣]، بخلافِ الأداءِ بالوِجادةِ بهذهِ الصِّيغةِ؛ فليسَ مِنَ العادةِ أن تكونَ متلوّةً بحرفِ الجرّ (على) كما هوَ واضحٌ مِنَ الأمثِلةِ المتقدّمة.

٣ـ رأيْتُ: وهذهِ الصِّيغةُ مِنَ الصِّيَغِ الصّريحةِ ـأيضًاـ في الإفصاحِ عنِ الوِجادةِ؛ فهيَ المقابلُ اللغويُّ لـ (سمعْتُ) التي هيَ إحدى أبرزِ صِيَغِ الأداءِ بالسّماعِ[٩٤].

وهذهِ الصِّيغةُ ـوإن لم يُعهَدْ تداولُها ضمنَ الأمثلةِ المشهورة عند علماء الحديثـ إلّا أنّها قد استُعمِلتْ في كُتُبِ اللغةِ بشكل كبيرٍ وملفتٍ بوصفِها صِيغةَ أداءٍ بالوِجادةِ اللغويّة، ومِن أمثلتِها في كُتُبِ اللغةِ:

أ ـ قولُ الزَّبيديّ في مادّةِ [ح ر ش] من تاج العروس: "والحَرَشُونُ كحَلَزُون، ورأيْتُهُ في نُسخةِ الصّحاحِ[٩٥] مضبوطًا بالضّمِّ مجوَّدًا: حَسَكَةٌ صغيرةٌ صُلْبةٌ تتعلَّقُ بِصُوفِ الشّاءِ"[٩٦].

ب ـ ومنهُ أيضًا قولُ ابنِ الأثير (ت ٦٠٦هـ): "والبُحوثُ: جمعُ بَحْث، ورأيْتُ في الفائقِ[٩٧]: سُورةَ البَحوثِ (بفتح الباء)، فإنْ صَحّت فهيَ مِن: فَعُول مِن أبنية المبالغة"[٩٨].

ج ـ ومنهُ أيضًا ما جاءَ في مادّةِ [قبعر] من معجم اللسان، قال ابنُ منظورٍ: "رأيْتُ في نُسختينِ مِنَ الأزهريّ[٩٩]: رَجُلٌ قَبْعَريٌّ: شَديدٌ على الأهلِ، بخيلٌ سَيِئُ الخُلُقِ، قالَ: وقد جاءَ فيهِ حديثٌ مرفوعٌ لم يذكُرْهُ، والذي رأيْتُهُ في غريبِ الحديثِ والأثرِ[١٠٠] لابنِ الأثيرِ: رَجُلٌ قَعْبَريٌّ (بتقديمِ العينِ على الباءِ) واللهُ أعلمُ"[١٠١].

وتنبغي الإشارةُ هنا إلى أنَّ هناك صيغةٌ تشبهُ هذهِ الصّيغةَ في لفظِها، إلّا أنَّ تلكَ تُستَعملُ في الأداءِ بالمشاهدةِ في الواقعِ، لا بالنَّظَرِ في طوايا الكُتُبِ، مِن ذلكَ ما جاءَ في مادّةِ [غرر] مِن تاجِ العروس،

قالَ: "والغُرُّ (بالضمِّ): طَيْرٌ سُودٌ بيضُ الرؤوسِ في الماءِ، الواحدُ: غرّاء ذكرًا كانَ أو أُنثى، قالَهُ الصّاغاني[١٠٢]، قلْتُ: وقد رأيْتُهُ كثيرًا في ضواحي دمياط حرسَها اللهُ تعالى"[١٠٣].

وبالمُجمَلِ فإنَّ هذهِ الصِّيَغُ الثلاثُ هيَ أشهر صِيَغِ الأداءِ استعمالًا وأكثرُها تداولًا على ما رأيْتُ، وعليها كانَ المعتمَدُ في توجيهِ هذهِ الدِّراسة، وهناكَ صِيَغٌ أُخرى؛ إلّا أنّها أقلُّ إفصاحًا عنِ الوِجادة وأقلُّ تداولًا، ولا يمكنُ التّعويلُ عليها بمعزلٍ عنِ القرائنِ السّياقيّةِ الأخرى، كذِكْرِ الخطِّ أو وصف المورد الكتابيِّ أو غير ذلكَ مِن أشكالِ الأداءِ المميِّزة لهذا الطّريق مِن طُرُقِ النّقلِ والتّحمُّلِ.

خامسًا: موقفُ العلماءِ مِنها:

تباينَتْ مواقفُ العلماءِ مِنَ الوِجادةِ، واختلفَت آراؤُهم في شأنِها، وهذا التّبايُنُ والاختلافُ يمكنُ ردُّهُ إلى: تعدُّدِ المجالاتِ التي تتعاملُ معَ هذهِ الظّاهرةِ وتبايُنِ خصوصيّاتِها مِن جهةٍ، وتعدُّدُ أقسامِ الوِجادةِ وصورِها مِن جهةٍ أُخرى.

فعلماءُ القراءاتِ القرآنيّةِ منعوا الأخذَ بطريقِ الوِجادةِ مطلَقًا؛ لأنَّ في روايةِ الحروفِ معنى لا يُدرَكُ إلّا بالمشافَهةِ[١٠٤]، أمّا في مجالِ عِلْمِ الحديثِ فعلى الرّغمِ مما اعتادَ عليه علماؤُهُ مِن عَدِّ الوِجادةِ طريقًا مِن طُرُقِ النّقلِ والتّحمُّلِ؛ إلّا أنَّ كلمتَهم لم تتّفقْ في عَدِّها مِن بابِ الرّوايةِ، فقد ذَهَبَ ابنُ كثيرٍ الدّمشقيُّ إلى أنَّها "ليست مِن بابِ الرّوايةِ، وإنما هيَ حِكايةٌ عمّا وَجَدَهُ في الكتابِ"[١٠٥]، بينما ذَهَبَ جلالُ الدّينِ السّيوطيُّ إلى عدِّها مِن الرّوايةِ، لكنّهُ عدَّها مِن أقلِّ وجوهِ الرّوايةِ[١٠٦]، خلافًا لما ذَهَبَ إليهِ بعضُهم مِن عدِّها نوعًا معتبَرًا مِن أنواعِ الرّوايةِ وطريقًا مسلوكًا فيها[١٠٧].

ومِن جهةٍ أُخرى فإنَّ الحُكمَ على الأحاديثِ المنقولةِ بهذا الطّريقِ يختلفُ عند علماءِ الحديثِ تَبَعًا لاختلافِ الحالةِ؛ فإذا كانتِ الوِجادةُ بخطِّ صاحبِ الكتابِ نفسِهِ على ما تقدَّمَ بيانُهُ في الصّورةِ الأُولى مِن صورِ الوِجادةِ المجرَّدةِ؛ فهيَ –وإن كانت في حكمِ المنقطعِ والمرسَلِ- إلّا أنَّ فيها شائبةُ اتّصالٍ بقولِ الواجدِ عندَ الأداءِ: (وجدتُ بخطِّ فلان) أو: (قرأْتُ في كتابِ فلانٍ بخطِّهِ)، وأمّا إذا كانت بغيرِ خطِّ صاحبِ الكتابِ على ما تقدَّمَ في الصّورةِ الثّانيةِ؛ فهيَ في حُكْمِ المنقطِعِ ليسَ إلّا، ولم تأخذْ شوْبًا مِنَ الاتّصالِ[١٠٨].

أمّا في الميدانِ اللغويِّ فلم أقفْ على نصٍّ صريح للمتقدِّمينَ في بيانِ موقفِهم منها، وقد اعتمدَ عليها الأزهريُّ كثيرًا، والذي يبدو مِن طريقةِ تعاملِهِ معَ بعضِ الوِجاداتِ التي أوردَها موقفُهُ المتشدِّدِ مِنها[١٠٩]، ويُترجم الأزهريُّ موقفَهُ هذا في مقدِّمةِ التّهذيب بقوله: "والصُّحُفيُّ إذا كانَ رأسُ مالِهِ صُحُفًا قرأَها؛ فإنَّهُ يُصحِّفُ فيُكثِرُ، وذلكَ أنَّهُ يُخبِرُ عن كُتُبٍ لم يَسمعْها، ودفاتر لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا"[١١٠]، ويُفهَم مِن هذا النّصِّ أنَّ الأزهريَّ يرى ضَرورةَ اقترانِ الوِجادةِ بالسّماعِ؛ وإلّا فإنّها تغدو بلا قيمةٍ علميّة، وقد وَضَعَ الأزهريُّ شرطَينِ مهمَّينِ لقَبولِ تلكَ الصُّحُفِ المرويّةِ عن طريقِ الوِجادةِ، الأوّلُ: أن يكونَ النُّصوصُ الواردةُ فيها مضبوطةً بالنّقطِ الصّحيحِ، والثّاني: أن يُتولّى تصحيحَها المعنيّونَ مِن أهلِ الاختصاص، وإلى هذينِ الشَّرطَينِ يشيرُ الأزهريُّ بقولِهِ: "إنَّ أكثرَ ما قرأْنا مِنَ الصُّحُفِ التي لم تُضبَطْ بالنّقْطِ الصّحيحِ، ولمْ يتولَّ تصحيحَها أهلُ المعرفةِ لسقيمةٌ لا يَعتمِدُها إلّا جاهلٌ"[١١١].

وهذا الموقفُ المتشدِّدُ مِنَ الوِجادةِ يبدو أنَّهُ كانَ ظاهرةً شائعةً عندَ الجيلِ الأوّلِ مِنَ اللغويينَ؛ فكانوا يعيبونَ على مَن كانَ يأخُذُ عِلْمَهُ مِنَ الكُتُبِ، وقد أشارَ إلى ذلكَ الدّكتورُ كامل سعيد عوّاد بقولِهِ: "هذا

الطّريقُ يعرّضُ سالكَهُ إلى التّصحيفِ والتّحريفِ، وقد عِيبَ على بعضِهم أنَّهُ أَخَذَ عِلْمَهُ مِنَ الصُّحُفِ؛ فسمّيَ صُحُفيًّا؛ لذلكَ عدَّ العلماءُ السّماعَ أمثلَ السُّبُلِ"[١١٢]، وإلى ذلكَ أيضًا أشارَ الدّكتور رمضان عبد التّواب (ت ١٤٢٢هـ) بقوله: "ووَضَعَ العلماءُ قواعدَ لطُرُقِ أَخْذِ العِلْمِ وتَحمُّلِهِ...، وقد سادَت هذهِ الطُّرُقُ في القرونِ الأُولى للإسلامِ، وكانوا لا يقبلونَ مِن أحَدٍ أن يأخذَ عِلْمَهُ مِنَ الكُتُبِ وحدِها، ويسمّونَ مَن يفعلُ هذا بالصُّحُفيّ، أي: الذي يأخذُ عِلْمَهُ مِنَ الصُّحُفِ بِلا سَماعٍ مِنَ الشّيوخِ...، غيرَ أنَّ بعضَ العلماءِ كانَ يضطرُّ أحيانًا -في هذهِ القُرونِ الأُولى- إلى النّقلِ مِن كتابٍ مِن غيرِ سَماعٍ، فينصُّ على ذلك"[١١٣]، كما هو الحالُ بالنسبة إلى الجوهريّ؛ فإنَّهُ استعانَ بهذا الطّريقِ في غيرِ موضعٍ مِن معجمِ الصّحاح، مِن ذلكَ قولُهُ في مادة [لجذ]: "ولَجِذَ الكلبُ الإناءَ (بالكسر) لجذًا ولجذًا، أي: لَحسَهُ، حكاهُ أبو حاتِمٍ، نقلْتُهُ مِن كتابِ الأبوابِ[١١٤] مِن غيرِ سَماعٍ"[١١٥]، ومِن ذلكَ -أيضًا- قولُهُ في مادّةِ [كظر]: "الكُظْرُ في سِيَةِ القوس هوَ الفَرْضُ الذي فيهِ الوَتَرُ، والكُظْرُ أيضًا: ما بينَ التَّرقُوَتَينِ، هذا الحرفُ نقلْتُهُ مِن كتابٍ مِن غيرِ سَماعٍ"[١١٦]، وقد لاحظَ الدكتور علي حلو حواس حِرْصَ الجوهريّ على تذييلِ ما ينقلُهُ بعبارةِ: (لم أسمعْهُ) ونحوها، وكأنَّ ذلكَ تنبيهٌ مِنهُ على أنَّ ثبوتَهُ لا يبلغُ مرتبةَ السَّماعِ وقطعيَّتَهُ[١١٧].

وقد ذَكَرَها السّيوطيُّ في المزهر، وجَعَلَها الطّريقَ السّادسَ والأخيرَ مِن طُرُقِ أَخْذِ اللغةِ وتحمُّلِها؛ إلّا أنَّهُ اكتفى بإيرادِ بعضِ الأمثلةِ المتفرّقةِ بصِيَغِها المختلِفةِ، ولم يزدْ على ذلكَ شيئًا[١١٨]، ودَرَسَها الدّكتور مصطفى صادق الرّافعي فجَعَلَها -تَبَعًا للسّيوطيّ- الطّريقَ السّادسَ والأخيرَ مِن طُرُقِ الأَخْذِ والتّحمُّلِ اللغويّةِ، وبَعْدَ أنْ عَرَّفَها -بما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ- قالَ في شأنِها: "وهذا هوَ أضعفُ وجوهِ الأَخْذِ؛ لأنَّهُ لا ضَمانَ فيهِ لعُهْدَةِ المرويّ، وإنَّما اضطرّوا إليهِ حينَ كَثُرَتِ الكُتُبُ"[١١٩]، وقالَ في خِتامِ حديثِهِ عن طُرُقِ الأَخْذِ والتَّحمُّلِ: "هذهِ هيَ طُرُقُ الرّوايةِ، وكانَ الرُّواةُ إلى آخِرِ القَرْنِ الرّابعِ يُبالِغونَ في بيانِها، ويقرنونَ كُلَّ خَبَرٍ بطريقَتِهِ؛ انتفاءً مِنَ الظّنّةِ، وقِيامًا بحُقوقِ العِلْمِ، وحِياطةً لهذا الأدَبِ الذي اصطلَحوا عليهِ، ثُمَّ ضَعفَ الأمرُ في القَرْنِ الخامسِ، ثُمَّ صارَ العِلْمُ كُلُّهُ وِجادةً، وعادَ أوَّلُ هذا الأمرِ آخِرَهُ"[١٢٠]، وهذا ما ينطبقُ بشكلٍ كبيرٍ على المعجَماتِ المتأخِّرةِ، كتاجِ العَروسِ الذي شَكَّلَتِ الوِجاداتُ فيهِ السِّمَةَ الغالِبةَ مِن مواردِهِ اللغويّة.

الخاتِمةُ

جاءَ هذا البحثُ ليسلِّطَ الضّوءَ على مصطلَحٍ هوَ غايةٌ في الأهميّةِ في التُّراثِ اللغويّ، ألا وهوَ الوِجادةُ اللغويّةُ، وقد عرضْنا للموضوعِ مِن جَوانِبَ خمسةٍ، الأوّل: في مفهومِ الوِجادةِ، والثّاني: في نشأتِها، والثّالثُ: في أقسامِها وصورِها، والرّابعُ: في صِيَغِ الأداءِ بها، والخامسُ: في موقفِ العُلماءِ مِنها، وقد خَلُصَ هذا البحْثُ إلى مجموعةٍ مِنَ النّتائجِ المهمّةِ، لعلَّ مِن أبرزِها:

١- لا نستطيعُ أن ندَّعيَ عَلاقةً وثيقةً بينَ البُعْدِ اللغويّ والبُعْدِ الاصطِلاحيّ لمصطلَحِ (الوِجادة) مِن جِهتي اللفظِ أو المعنى، أمَّا مِن جِهةِ المعنى فالأمرُ واضحٌ بكونِ [وجد] متعدّدةَ المعاني، واسعةَ الدّلالةِ،

والمصطلَحِ يتطلَّبُ معنى محدَّدًا دقيقًا يؤدّي مفهومَ المصطلَحِ بِلا لَبْسٍ ولا غُموضٍ، وأمَّا مِن جِهةِ اللفظِ؛ فلكونُ (الوِجادة) مصدَرًا مولَّدًا لم يُسمَعْ عَنِ العربِ، وما ذَكَروهُ مِن تعليلٍ لتوليدِ هذا المصدَرِ ليمثِّلَ هذا المصطلَحِ هو -في رأيِ الباحثِ- تعليلٌ شَكليٌّ لا يَنهضُ إلى أن يكونَ حقيقةً لغويّةً.

٢ـ تعدَّدت تعريفاتِ أئمَّةِ الحديثِ وعُلماءِ اصطِلاحِهِ لمصطَلَحِ الوِجادة، وهي بمُجمَلِها تدورُ حولَ الفِكرة نفسِها.

٣ـ لم يَقتصرْ استعمالُ الوِجادةِ -بوصفِها طريقًا مِن طُرُقِ الأخْذِ والتّحمُّلِ- على عِلْمِ الحديثِ؛ بلِ استُعمِلَت في عُلومٍ أُخرى، وهي -بطبيعةِ الحال- تَختلفُ في خُصوصيّاتِها وطريقةِ تعاملِها مع هذا المصطَلَحِ؛ مما يستدعي ذلكَ صِياغةِ تعريفٍ خاصٍّ للمصطَلَحِ في كُلِّ مَجالٍ مِن تلكَ المجالاتِ؛ ولهذا حاولْنا أن نُصيغَ حدًّا للوِجادةِ اللغويّةِ يراعي خُصوصيّةَ هذا المَجالِ، ويحترزُ فيهِ عن التّعريفاتِ الخاصّة بالمحدِّثينَ وغيرِهِم.

٤ـ تَرجِعُ البداياتُ الحقيقيّةُ لشيوعِ استعمالِ الوِجادةِ على المستوى اللغويِّ إلى مطلَعِ القرنِ الرّابعِ الهجريِّ في الوقتِ الذي بدأَ فيهِ علماءُ الحديثِ بالتأصيلِ والتنظيرِ لهذا المصطَلَحِ.

٥ـ تفاوتَت أشكالُ الوِجادةِ بينَ ما كانَت مِنها بخطِّ مؤلِّفِها، وما لم تكن كذلكَ، وما هيَ مقرونةٌ بالإجازةِ مما هيَ مجرَّدةٌ عنها، وعلى هذا الأساسِ قَسَّمَ العلماءُ االوِجادةَ إلى أكثرِ مِن قِسْمٍ وأكثرِ مِن صورةٍ، وجعلوا لكُلٍّ مِنها طرائقَ أداءٍ معيَّنةٍ.

٦ـ تباينَت مواقفُ العلماءِ مِنَ الوِجادةِ واختلفَت آراؤُهُم في شأنِها، وهذا التّبايُنُ والاختلافُ يمكنُ رَدُّهُ إلى تبايُنِ خصوصيّاتِ العلومِ التي تتعاملُ معَ هذا المصطَلَحِ مِن جِهةٍ، وتعدُّدِ صورِ الوِجادةِ وأشكالِها مِن جِهةٍ أُخرى، وقد كان موقفُ اللغويّين منها موقفًا مرحليًّا، بمعنى أنّهُ كان موقفًا متشدّدًا في بادئ الأمر، ولكن سرعان ما استسلمَ هذا الموقف لواقعِ الحالِ الذي فرضَهُ شيوعُ هذهِ الظّاهرة.

إنَّ هذا المصطَلَحَ –وإنْ حظيَ بنصيبٍ جيّدٍ مِن العِنايةِ مِن قِبَلِ المحدِّثينَ- فإنَّهُ لم يَحْظَ بِتلكَ العنايةِ على المستوى اللغويِّ على الرّغمِ مِن اعتمادِهِ مِن قِبَلِ اللغويّينَ حتّى في المراحلِ المتقدِّمةِ مِن نشأةِ هذا العِلْمِ بمختَلَفِ فروعِهِ ومَجالاتِهِ؛ لذا فإنَّ هذا المصطَلَحَ بما شَكَّلَهُ مِن ظاهرةٍ في كُتُبِ اللغةِ والمعجَماتِ يستدعي مِن الباحثينَ الوقوفَ عندَ نشأتِها وتتبُّعِ تطوُّرِها، واستبيانِ موقفِ اللغويّين مِنها، وطريقةَ تعاملِهِم معَها، وجمعِ نصوصِها مِن أُمَّاتِ كُتُبِ اللغةِ ودراستِها دراسةً لغويّةً، وغيرِ ذلكَ مِن مجالاتِ البحثِ التي تتطلَّبُهُ هذهِ الظّاهرةُ المهمّة.

الهوامش:

(١) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٧٨.
(٢) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٢/ ٧٦٩، وتاريخ آداب العرب: ١/ ٢٠٨.
(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٣٤٣ـ ٣٤٤.
(٤) مقاييس اللغة، مادة [وجد]: ٦/ ٨٦.
(٥) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١/ ٢٨٦.
(٦) ينظر: العين: ٦/ ١٦٩، وجمهرة اللغة: ١/ ٤٥٢.
(٧) الصحاح: ٢/ ٥٤٧.
(٨) تهذيب اللغة: ١١/ ١١٠.
(٩) سورة الضحى، الآيتان: ٧ـ ٨.
(١٠) سورة الكهف، من الآية: ٥٣.
(١١) شرح الفصيح: ١٠١، وينظر: الفصيح: ٢٨٠.
(١٢) ينظر: المحكم: ٧/ ٥٣٣.
(١٣) ينظر: الجليس الصالح الكافي: ٣٢٤، ومقدمة ابن الصلاح: ١٧٨.
(١٤) أي الواجد.

(١٥) الإلماع: ١١٦-١١٧.
(١٦) مقدمة ابن الصلاح: ١٧٨.
(١٧) الترغيب والترهيب: ١/ ١٠.
(١٨) المنهل الرويّ: ٩١.
(١٩) اختصار علوم الحديث: ١٢٧.
(٢٠) التوضيح الأبهر: ٧٨.
(٢١) معجم مقاليد العلوم: ٤٥.
(٢٢) الوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٥.
(٢٣) تاريخ التراث العربي: ١/ ١٤٦.
(٢٤) الوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٥، وينظر: أصول السرخسي: ١/ ٣٥٩.
(٢٥) ينظر: إبراز المعاني: ٦٨٠، وتفسير مبهمات القرآن: ٢/ ٥٣٠.
(٢٦) ينظر: تاريخ الطبري: ١١/ ٣٨٢، ٤٣٤.
(٢٧) ينظر: تاريخ علماء الأندلس: ١/ ١٨، ٣٦، ٣٧، وطبقات الصوفية: ٧٠، ١٤١.
(٢٨) ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق: ١/ ١٧٦.
(٢٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٠٧، والمقصور والممدود: ٦٩.
(٣٠) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن: ٢/ ٧٧٩.
(٣١) ينظر: غريب الحديث: ١/ ٣١٨، ٣٢٧، ٢/ ١٠.
(٣٢) ينظر: تاج العروس، مادة [خلو]: ٣٨/ ٦.
(٣٣) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٨/ ٢٦٧، ١٨/ ١٣٧، وتهذيب اللغة، مادة [عمد]: ٢/ ١٥٠-١٥١، والشذا الفيّاح: ١/ ٣٢٧.
(٣٤) التقييد والإيضاح: ٢٠٠.
(٣٥) ينظر: شرح نخبة الفكر: ٦٨٤.
(٣٦) الوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٥.
(٣٧) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٣٨) تاريخ آداب العرب: ١/ ٢٠٨.
(٣٩) كما هو الحال في مادة [ق ر ط] مِن تاج العروس، فقد نقل الزَّبيديُّ وجادة في سياق شرحه لهذه المادة. ينظر: تاج العروس: ٢٠/ ١٦، ونقل الدكتور جواد علي من الفقرة نفسها ما عالج به شطرًا من الفصل الذي خصّصه لبيان قياس الأبعاد والمساحات والكيَل عند القدماء. ينظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ١٤/ ٣١٢.
(٤٠) الكفاية في علم الرواية: ٣٥٣-٣٥٤.
(٤١) ينظر: توثيق السُّنّة في القرن الثاني الهجري: ٢٢٩.
(٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩-٢٣٠.
(٤٣) ينظر: تاريخ التراث العربي: ١/ ١٢٥.
(٤٤) ينظر: توثيق السنّة في القرن الثاني الهجري: ٢٣٠.
(٤٥) فقد نقل مسلم بن حجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) بهذا الطريق ثلاث روايات عن ابن أبي شيبة، ينظر: صحيح مسلم: ٤/ ١٤١، ٧/ ١٣٤، ١٣٧، ومرويات عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) عن أبيه (ت ٢٤١هـ) بطريق الوجادة تكاد تشكّل ظاهرة بارزة في مسند الإمام أحمد، وقد قام الدكتور عامر حسن صبري بدراسة هذه الوجادات وترتيبها وتخريجها والتعليق عليها في مؤلَّف مستقلّ، سمّاه: (الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل).
(٤٦) ينظر: كتاب الألفاظ: ١٢٨، ٢٩٧، ٣٣٠، ٣٦٥، ٤٧٤.
(٤٧) ينظر: غريب الحديث: ١/ ٤١٣، ٢/ ٢٣٣، ٥٦١.
(٤٨) ينظر: التنبيهات المستنبطة: مقدمة التحقيق: ٥٨.
(٤٩) ينظر: على سبيل المثال لا الحصر: تهذيب اللغة، مادة [عهك]: ١/ ٩٣، ومادة [عطر]: ٢/ ٩٧، ومادة [معط]: ٢/ ١١٥، ومادة [حرد]: ٤/ ٢٤٠، ومادة [نخت]: ٧/ ١٣٢، ومادة [حوم]: ٥/ ١٨٠، ومادة [فرسن]: ١٣/ ١١٠.
(٥٠) تاريخ علوم اللغة العربية: ٩٩-١٠١.
(٥١) ينظر: المزهر: ١/ ٧٤.
(٥٢) تاريخ علوم اللغة العربية: ١٠٢.
(٥٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٢٤-٢٥.
(٥٤) المصدر نفسه: ٢٥.
(٥٥) ينظر: المحدّث الفاصل: ٥١٢.
(٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٥.
(٥٧) ينظر: الجليس الصالح الكافي: ٣٢٤.
(٥٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٧٨-١٨١.

(٥٩) ينظر: المزهر: ١/ ١٣٢ـ ١٣٥.
(٦٠) ينظر: فتح المغيث: ٣/ ٢٤، وتدريب الراوي: ١/ ٤٨٩، والوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٦.
(٦١) يريد شيخه أبا عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، وقد ذكر في مقدمة التاج أنّ شرحه على القاموس من أجمع ما كُتب في بابه، وأنه من أهم مراجعه المعتمدة في تأليف معجم التاج. ينظر: تاج العروس: ١/ ٣.
(٦٢) تاج العروس، مادة [ثوب]: ٢/ ١٠٩.
(٦٣) ينظر: الإلماع: ١١٦ـ ١١٧، والوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٦.
(٦٤) ينظر: الإلماع: ١١٧، ومقدمة ابن الصلاح: ١٧٨.
(٦٥) هو أبو عمرو شمر بن حمدويه الهروي، كان حافظًا للغريب عالمًا باللغة والنحو والأدب، راويًا للأخبار والأشعار، تتلمذ على يد نخبة من العلماء، منهم: الرياشي وأبو حاتم السجستاني، توفي سنة ٢٥٥ للهجرة. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/ ١٤٢٠ـ ١٤٢١، وتهذيب اللغة: ١/ ٢٢ـ ٢٣.
(٦٦) تهذيب اللغة، مادة [رع]: ١/ ٧٨.
(٦٧) ينظر: الإلماع: ١١٧، ومقدمة ابن الصلاح: ١٧٩.
(٦٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 179، والتقريب والتيسير: ٦٦، والوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٦.
(٦٩) ينظر: المذكر والمؤنث: ١/ ٥٦١.
(٧٠) الشوارد: ٧٤.
(٧١) ينظر: إرشاد طلاب الحقائق: ١/ ٤٢١.
(٧٢) ينظر: العواصم والقواصم: ١/ ٣٤٢ـ ٣٤٣.
(٧٣) ينظر: التقريب والتيسير: ٦٦.
(٧٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٧٩، والوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها: ٦.
(٧٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٧٩، والتقريب والتيسير: ٦٦.
(٧٦) ينظر: العين: ٦/ ٢٨٧.
(٧٧) تاج العروس، مادة [شنأ]: ١/ ٢٨٧.
(٧٨) لم أجد النص في كتاب الألفاظ.
(٧٩) تهذيب اللغة: ٣/ ٩٥ـ ٩٦.
(٨٠) الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٥ـ ٦.
(٨١) الزبيدي في كتابه تاج العروس: ٢٧٥.
(٨٢) لم أجد ذلك فيما طالعته من مصنفات ثعلب.
(٨٣) الأصول في النحو: ٣/ ٢٠٧.
(٨٤) لم أجد ذلك فيما وقفت عليه من مؤلفاته، وإنّما وجدتُ في الكامل قوله: "ويقال: امرأة جدّاء: إذا كانت لا ثدي لها، فكأنّه قطع منها؛ لأنّ أصل الجدّ: القطع. ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ١٠١.
(٨٥) المنصف: ١١٠.
(٨٦) يقصد معجم البلدان لياقوت الحموي، ونصُّ ما وردَ فيه: "قرقرى (بتكرير القاف والرّاء، وآخره مكسور)...، أرضٌ باليمامة...، وفي قرقرى أربعة حصون: حصن لكندة، وحصن لتميم، وحصنان لثقيف". ينظر: معجم البلدان: ٤/ ٣٢٦.
(٨٧) تاج العروس: ١٣/ ٤٠٢.
(٨٨) العين: ٤/ ٣٣٢.
(٨٩) ينظر: العين: ٨/ ٢٦٨، فالأزهريّ يرى أنّ معجم العين ليس من تأليف الخليل، وإنما نحله الليث بن المظفر باسم الخليل. ينظر: تهذيب اللغة: ١/ ٢٥.
(٩٠) تهذيب اللغة: ١٥/ ١٥٣.
(٩١) الكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست: ١٢٥.
(٩٢) التكملة: ٤/ ٤٨٥.
(٩٣) لمراجعة هذا النوع من طرق النقل والتحمل: ينظر: الإلماع: ٧٠ـ ٧٩، والمزهر: ١/ ١٢٤ـ ١٢٦.
(٩٤) ينظر: الإلماع: ٦٩.
(٩٥) الكلمة في الصحاح خالية من الضبط، وذكر محققه الدكتور أحمد عبد الغفور العطار أنها في القاموس مثلّثة الحاء. ينظر: الصحاح: ٣/ ١٠٠١، ينظر: الهامش (١) من المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٩٦) تاج العروس: ١٧/ ١٤٠.
(٩٧) الكلمة في الفائق خالية من الضبط. ينظر: الفائق: ٢/ ٤٠٧.
(٩٨) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٩٩.
(٩٩) لم أجد ذلك في تهذيب الأزهري، ولا في غيره من كتبه.
(١٠٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/ ٨٦.
(١٠١) لسان العرب: ٥/ ٧٠.

(١٠٢) ينظر: التكملة: ٣/ ١٣٩.
(١٠٣) تاج العروس: ١٣/ ٢٢٧.
(١٠٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ١/ ٧٥، والإتقان في علوم القرآن: ١/ ٣٤٣.
(١٠٥) اختصار علوم الحديث: ١٢٨.
(١٠٦) ينظر: البحر الذي زخر: ٣/ ٩٤٣.
(١٠٧) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٣/ ٥٣.
(١٠٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٧٨- ١٧٩، والتقريب والتيسير: ٦٦.
(١٠٩) ينظر: تهذيب اللغة، مادة [نقع]: ١/ ١٧٤، ومادة [رفز]: ١٣/ ١٣٤، ومادة [فوت]: ١٤/ ٢٣٦.
(١١٠) المصدر نفسه: ١/ ٢٩.
(١١١) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(١١٢) ابن الأعرابي دراسة وتحقيق كتاب النوادر وجمع مرويّاته: ١٠٣.
(١١٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ١٦.
(١١٤) الكتاب مفقود، وقد صرّح الجوهريّ في غير هذا الموضع بنسبة الكتاب إلى السجستاني. ينظر: الصحاح، مادة [لسد]: ٢/ ٥٣٥، ولم أجد ذِكرًا له في غير الصحاح.
(١١٥) الصحاح: ٢/ ٥٦٩.
(١١٦) المصدر نفسه: ٢/ ٨٠٦.
(١١٧) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي: ٣٧.
(١١٨) ينظر: المزهر: ١/ ١٣٢- ١٣٥.
(١١٩) تاريخ آداب العرب: ١/ ٢٠٨.
(١٢٠) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أوّلًا: الكتب:

- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدّين عبد الرّحمن المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلميّة. د. ط، د. ت.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د. ط، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت= لبنان، ط٢، د. ت.
- إرشاد طلّاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، محيي الدّين النّووي (ت ٦٧٦هـ)، تح: عبد الباري فتح الله السّلفيّ، مكتبة الإيمان، المدينة المنوّرة= السّعوديّة، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.
- أصول السّرخسيّ، أبو بكر السّرخسيّ (ت ٤٨٣هـ)، تح: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النّعمانيّة بحيدر آبادر، الهند، د. ط، د. ت.
- الأصول في النّحو، أبو بكر ابن السّرّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت= لبنان، د. ط، د. ت.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، القاضي عيّاض (ت ٥٤٤هـ)، تح: السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة/ المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٧٩هـ= ١٩٧٠م.
- البحر الذي زخر في شرح ألفيّة الأثر، جلال الدّين السّيوطيّ، تح: أبو أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسيّ، مكتبة الغرباء الأثريّة، السّعوديّة، د. ط، د. ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تح: جماعة من المختصّين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٣٨٥- ١٤٢٢هـ= ١٩٦٥- ٢٠٠١م.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرّافعيّ (ت ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربيّ، د. ط، د، ت.
- تاريخ التّراث العربي، د. فؤاد سزكين (ت ٢٠١٨م)، نقله إلى العربيّة: د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، د. ط، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
- تاريخ الطّبريّ، محمّد بن جرير الطّبريّ (ت ٣١٠هـ)، دار التّراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

- تاريخ علماء الأندلس، أبو الوليد بن نصر الأزديّ، المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، تح: السيّد عزّت العطّار الحسينيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- تاريخ علوم اللغة العربية، الأستاذ طه الرّاوي، وزارة المعارف العراقية، مطبعة الرّشيد، بغداد، ط١، ١٣٦٩هـ= ١٩٤٩م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي، جلال الدّين السّيوطيّ، تح: أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، دار طيبة، د. ط، د. ت.
- التّرغيب والترهيب من الحديث الشّريف، زكيّ الدّين عبد العظيم المنذريّ (ت ٦٥٦هـ)، تح: مصطفى محمّد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.
- تفسير مبهمات القرآن، أبو عبد الله محمّد بن عليّ البلنسيّ (ت ٧٨٢هـ)، تح: حنيف بن حسن القاسميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت= لبنان، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
- التّقريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير في أصول الحديث، محيي الدّين النّوويّ، تح: محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح، زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تح: عبد الرحمن محمّد عثمان، محمّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السّلفيّة بالمدينة المنوّرة، ط١، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.
- التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربيّة، الحسن بن محمّد الصّغاني (ت ٦٥٠هـ)، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، د. ط، د. ت.
- التّنبيهات المستنبطة على الكتب المدوّنة والمختلطة، القاضي عيّاض ، تح: د. محمّد الوثيق، د. عبد النّعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت= لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمّد بن عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توثيق السّنّة في القرن الثّاني الهجري أسسه واتّجاهاته، رفعت بن فوزي عبد المطّلب، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، د. ت.
- توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السّمعوني الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، تح: عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.
- التّوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، شمس الدّين السّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، مكتبة أضواء السّلف، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- جامع البيان في القراءات السّبع، أبو عمرو الدّاني (ت ٤٤٤هـ)، تح: مجموعة من المحقّقين، جامعة الشّارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي، المعافى بن زكريّا النّهروانيّ (ت ٣٩٠هـ)، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلميّة، بيروت= لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد الأزديّ (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، د. محمّد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت= لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
- الزَّبيديّ في كتابه تاج العروس، د. هاشم طه شلاش (ت ٢٠١٠م)، دار الكتاب للطباعة، بغداد، ط١، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
- الشّذا الفيّاح من علوم ابن الصّلاح، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الإيناسيّ (ت ٨٠٢هـ)، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرّشد، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الملّا عليّ القاري (ت ١٠١٤هـ)، تح: محمّد نزار تميم، هيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت= لبنان، د. ط، د. ت.
- شرح نقائض جرير والفرزدق (برواية اليزيديّ عن السّكريّ عن ابن حبيب عنه)، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى (ت ٢٠٩هـ)، تح: محمّد إبراهيم حور، وليد محمود خالص، المجمّع الثّقافي، أبو ظبي= الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.
- الشّوارد= ما تفرّد به بعض أئمّة اللغة، رضي الدّين الحسن بن محمّد الصّغانيّ، تح: مصطفى حجازي، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- صحيح الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ، تح: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري، وآخرَين، دار الطّباعة العامرة، تركيا، د. ط، ١٣٣٤هـ.
- طبقات الصّوفيّة، أبو عبد الرّحمن محمّد بن الحسين النّيسابوريّ (ت ٤١٢هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩١٩هـ= ١٩٩٨م.
- العواصم والقواصم في الذّبّ عن سنّة أبي القاسم، عزّ الدّين ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

- غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تح: د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
- الفائق في غريب الحديث، جار الله الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د. ت.
- فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث للعراقيّ، شمس الدّين السّخاويّ، تح: علي حسين علي، مكتبة السّنّة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- الفصيح، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: د. عاطف مدكور، دار المعارف، د. ط، د. ت.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
- كتاب الألفاظ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السّكيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السّامرّائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدويّ، علاء الدّين عبد العزيز بن أحمد البخاريّ (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ، د. ط، د. ت.
- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، ط١، ١٣٥٧هـ.
- لسان العرب، جمال الدّين ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تح:: اليازجيّ وجماعة من اللغويّين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي، أبو محمّد الحسن بن عبد الرّحمن الرّامهرمزي، تح: محمّد محبّ الدّين أبو زيد، دار الذّخائر، ط١، ٢٠١٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيدة المرسيّ (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- المذكّر والمؤنّث، أبو بكر ابن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، اللجنة العليا للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث، مصر، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدّين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.
- المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم ، د. محمّد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، جلال الدّين السّيوطيّ، تح: أ. د. محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة= مصر، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.
- مقدّمة ابن الصّلاح، أبو عمرو ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ)، تح: نور الدّين عتر، دار الفكر، سوريا/ دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد عليّ (ت ١٤٠٨هـ)، دار السّاقي، ط٤، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المعروف بابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ)، تح: بولس برونله، مطبعة لبنان، د. ط، ١٩٠٠م.
- مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التّوّاب (ت ١٤٢٢هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التّراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.
- المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النّبويّ، بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تح: د. محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النّملة، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

- النّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزّاوي، محمود محمّد الطّناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت، د. ط، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
- الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل، عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة للطّباعة والنشر والتّوزيع، بيروت= لبنان، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

ثانيًا: الرّسائل والأطاريح:

- ابن الأعرابي دراسة وتحقيق كتاب النّوادر وجمع مرويّاته، كامل سعيد عوّاد شهوان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إشراف: د. إبراهيم السامرائي، آذار ١٩٧٦م.
- البناء الدّاخليّ للمعجم العربيّ، علي حلو حوّاس، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كليّة التربية (ابن رشد)، قسم اللغة العربيّة، فرع اللغة، إشراف: هاشم طه شلاش، رمضان، ١٤٢٣هـ= كانون الأوّل ٢٠٠٢م.

ثالثًا: البحوث المنشورة:

- الوجادة صورها وأحكامها وصيغ الأداء بها، د. محمّد صالح الزّعبيّ، كلّيّة الدّراسات الفقهيّة والقانونيّة، قسم أصول الدّين، جامعة آل البيت.